تعريب علوم الطب

للأستاذ الدكتور حسني سبح
رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق

لما رغب إلي أن أتحدث في هذا المؤتمر الزاهر*، عن تعريب علوم الطب، أو استعراب الطب كما يحلو لي أن يقال، ترددت حيناً بين القبول والاعتذار، فكان مما يدعوني إلى الاعتذار أن هذا الموضوع قد عولج مراراً في مثل هذا اللقاء، وفي غير مؤتمر وندوة مما عقد في كنف اتحاد الجامعات العربية، ومكتب تنسيق التعريب، واتحاد المجامع العلمية واللغوية، وكان يُتناولُ بتمامه، أو تُتَناوَلُ شعب منه، تحت عناوين شتى كـ(تعريب التعليم العالي وتعريب المصطلحات العلمية وتوحيد المصطلح الطبي ونحو ذلك). وكنت ممن شارك في بعضها، فخشيت إنْ ما عاودت الحديث فيه أن لا يكون لي جديد أطرفكم به، وأن أضطر إلى تكرار بعض ما سلف أن قلته وقاله غيري، فيكون ذلك مدعاة إلى السآمة والملل، ثم حملني على القبول أمور: منها أنه ما اقترح علي الحديث في هذا الموضوع إلا والحاجة إلى ذلك قائمة، ومنها أني أصدر في الحديث عن هذه القضية عن معاناة لها وتجربة فيها طويلة، وذلك أني واحد من قلة باقية قدر لهم أن يشهدوا مولد الاستعراب الجديد في مهده: دمشق، وأن يقفوا على مراحل تطوره ونمائه حتى بلغ ما بلغ، كما قدر لي أن أكون ممن أسهم في ذلك ولو إسهاماً متواضعاً أيضاً. ولقد بدأنا أنا وثلة من أترابي دراستنا للطب بالتركية قبيل الحرب العالمية الأولى. وامتد ذلك طوال السنوات الأربع الأول، وختمناها في السنة الخامسة بدراسته بالعربية. ثم كان أن أسند إلي تدريس الأمراض الباطنة وسريرياتها في المعهد الطبي العربي الذي أقيم في دمشق إبان قيام الحكومة العربية الأولى فيها، وهو الذي آل فيما بعد

* المؤتمر الخامس للتعريب الذي عقد في عمّان ما بين ٢١-١٩٨٥/٩/٢٥م.

إلى كلية الطب بالجامعة السورية (جامعة دمشق اليوم) وخبرت أن أدرس الأمراض الباطنة بجميع فروعها عدة عقود سنين وليت خلالها عمادة الكلية ورئاسة الجامعة. وقد اضطرني ذلك إلى أن وضعت بضعة عشر كتاباً في موضوعات الأمراض الباطنة لتكون مراجع لطلبة الطب على اختلاف شعبهم ومستوياتهم، وإلى أن شاركت في وضع ما دعت الحاجة إلى وضعه من مصطلحات.

هذا، وما أراني بحاجة إلى أن أفيض في ذكر تجربة أسلافنا الأقدمين في هذا الباب، وما كان للطب العربي الإسلامي من شأن في نمو هذا العلم وتطوره، فقد أصبح من الحقائق التي لا مراء فيها أن أطباءنا الأقدمين لم يقتصروا على الاطلاع على ما ترجم إليهم من مواريث الأمم الغابرة في هذا العلم بل أعادوا النظر فيما ترجم وعمدوا إلى تنقيحه؛ وتجاوزوا ذلك إلى الإبداع فيه، فنفوا من طب الأوائل ما ثبت عندهم خطؤه، وتداركوا ما كان فيه من نقص، وأضافوا إليه الكثير من الجديد الذي هدتهم إليه بحوثهم وتجاربهم، حتى أصبح الطب عربياً خالصاً وسارت فيه المقولة المشهورة: كان الطب معدوماً فأوجده بقراط، وميتاً فأحياه جالينوس، ومتفرقاً فجمعه الرازي، وناقصاً فأكمله ابن سينا، وبذلك صارت العربية لغة هذا العلم بلا منازع، حتى اضطر طلبة العلم من الغربيين إلى أن يتعلموها ليدرسوا بها الطب وغيره من العلوم. ثم عكف فريق منهم على ما ألفه أعلام الطب المسلمون كالرازي وابن سينا والمجوسي من أطباء المشرق وابن رشد وابن زهر من أطباء الأندلس، وأخذوا يترجمونه إلى اللاتينية لغة الدين والعلم عندهم إذ ذاك، وظل ما ترجموه عماد دراسة الطب فيما أنشئ في إيطاليا وفرنسا من مدارس لتعليمه، وامتد ذلك قروناً. وكان من ذاك أن سَرَى إلى لغة الطب في الغرب كثير من الألفاظ العربية.

وقد كان الطب العربي الإسلامي قميناً بأن يستمر في النمو والتطور لولا أن قُدِّرَ لهذه الأمة أن تمر في أواخر القرن السابع الهجري بفترة ركود حضاري كان

نتيجة حتمية لما دهاها من الأحداث والكوائن العظمى، في طليعة ذلك أن اصطلح عليها في آن زحفان لم يعرف التاريخ أكبر منهما الزحف الصليبي من الغرب يؤازره الزحف المغولي من الشرق، مما اضطرها إلى أن تسخر على مدى قرنين معظم جهودها وطاقاتها لدرء هذا الغزو الذي كان يستهدف أصل وجودها، وما أن تم لها طرد الغزاة حتى فاءت إلى بلهنية امتدت قروناً، على حين كان الغرب يستيقظ من رقدته الطويلة ويستأنف نشاطاً حضارياً جديداً انطلق فيه مما أخذه من الحضارة العربية الإسلامية. وما أن ذرّ قرن عصر النهضة الصناعية في ربوعه في القرن الثامن عشر للميلاد، حتى تمخضت تلك النهضة عن استحداث كثير من الأدوات والآلات التي لم يكن للإنسانية بها عهد، وعن استنباط تقنيات جديدة، مما هيأ الأسباب للكشف عن عالم ظل حتى ذلك الحين محجوباً عن الأبصار، وذلك عالم المجهريات – عالم ما لا يمكن رؤيته إلا بالمجاهر – واستعلنت حقائق من حقائق الحياة والوجود كانت خافية، فكان ذلك بداية طور جديد خلقت فيه العلوم خلقاً جديداً، بدت معه كأنها لا صلة لها بما تقدم في العصور الغابرة، وكانت البداية التي انطلق منها تطور الطب حتى بلغ في أيامنا ما بلغ، أن اكتشف إذ ذاك حقيقة بدن الإنسان وغيره من الأحياء، وأن نُسُجَه مكونة من وحدات صغيرة هي التي تدعى بالخلايا، وأن اكتشفت أيضاً الطفيليات الدنيا المتناهية في الصغر والجراثيم التي هي الأصل في كثير مما يصيب الإنسان وغيره من الأحياء من أمراض.

هذا إلى أن أصحاب الكيمياء تمكنوا في ذلك الحين أيضاً من استحداث مركبات شتى سرعان ما أخذ كثير منها سبيله إلى صناعة الصيدلة فركبت عقاقير طبية كثيرة، كانت أنجع في المداواة من أدوية الطب القديم وهكذا تم استعراب الطب وسائر العلوم.

ولما قيض لأمتنا أن تصحو من غفوتها في أوائل القرن الثالث عشر الهجري كان لا بد لاستكمال أسباب النهضة أن تضيف إلى ما ورثته من حضارتها السالفة ما استحدثته الحضارة الغربية في باب العلوم والصناعة، وكان قصب السبق في ذلك لأرض الكنانة مصر.

وما أن انتهى أمر الحكم في مصر إلى محمد علي حتّى أنشأ – فيما أنشأ من مرافق– مدرسة لتعليم الطب أقيمت أولاً في أبي زعبل ثم نقلت إلى قصر العيني في القاهرة. واستقدم لها أساتيذ من فرنسا، جاعلاً التدريس فيها بالعربية. ونشطت الترجمة لأمهات كتب الطب، وتتابع إرسال البعثات. وكان لا بد بعد ذلك من إيجاد ألفاظ ومصطلحات طبية عربية سلكوا في سبيلها ما يأخذ به المشتغلون باستعراب الطب اليوم: أحيوا من مصطلح الطب العربي الإسلامي ما رأوه وافياً بالغرض، واجتهدوا في وضع مقابل بالعربية لما جد من مصطلحات، وأما ما لم يهتدوا فيه إلى لفظ عربي مناسب فقد لجأوا فيه إلى التعريب، ولم يمض عقدان من السنين حتى استعرب الطب في جميع أنحاء مصر استعراباً كاملاً وبلغ عدة ما ترجمه وألفه أساتيذ هذه المدرسة ستة وسبعين كتاباً اشتملت على ألوف من المصطلحات وقد امتد هذا الاستعراب زهاء سبعين عاماً، ثم دهيت مصر سنة ١٨٨٢ بالاحتلال الإنجليزي وسيطرة داهية القوم (دنلوب) على التعليم فيها، ففرض تعليم العلوم بالإنكليزية وبذلك حلت الإنكليزية محل العربية في مدرسة قصر العيني وغير اسمها فصارت (كلية الطب) ثم ألحقت بعد بالجامعة المصرية (جامعة القاهرة اليوم) وظل التدريس فيها بالإنكليزية كما أراد (دنلوب) حتى اليوم.

وقفا أثر هذه الجامعة في ذلك سائر ما أنشئ بعد في مصر من جامعات، مع أن النظام الأساسي لكل منها ينص صراحة على أن لغة التدريس فيها هي العربية مع جواز التدريس بالإنكليزية استثناء، إلا أن واقع الأمر أن هذا الاستثناء أصبح هو الأصل. وأخذت معالم الاستعراب السابق الذي تم على أيدي رجال من أعلام

قصر العيني وغيرهم من معاصريهم تمحي شيئاً فشيئاً حتّى كادت تندثر على رغم الجهود الكبيرة الصادرة التي بذلها رجال مجمع اللغة العربية بالقاهرة والأعمال العظيمة التي قاموا بها بمعونة خبراء من أساتيذ تلك الجامعات لتيسير أمر التعريب وتهيئة أسبابه.

وفي الحين الذي أخذ فيه استعراب الطب ينحسر في مصر بتأثير نظام دنلوب، أتيح للطب أن يستعرب مدة لم تطل في ديار الشام وفي بيروت منها خاصة، وكان ذلك على أيدي طائفة من المبشرين الأمريكيين نزلوا إذ ذاك في بيروت وبعض ما يجاورها من قرى جبل لبنان لينشروا مذهبهم البروتستانتي، وتعلم نفر منهم العربية ليقوموا على ترجمة كتابهم المقدس بعهديه، ترجمة جديدة تحل محل الترجمة القديمة التي لم ترق لهم، حتى إذا أنجزوا تلك الترجمة أنشأوا لنشرها مطبعة ما تزال تعرف بـ(المطبعة الأمريكية) وتلا ذلك أن نشروا ما ترجموا من الكتب المدرسية لمرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي ثم أنشأوا في نطاق ما دعوه إذ ذاك (الكلية السورية الإنجيلية) (جامعة بيروت الأمريكية اليوم) مدرسة لتعليم الطب وجعلوا التعليم فيها بالعربية ودام ذلك نحو اثنتي عشرة سنة، ثم صار التعليم فيها بالإنكليزية. وقد وضعوا خلال هذه الحقبة من الزمن بضعة عشر كتاباً جيداً في شتى علوم الطب، وأفادوا في باب المصطلح من صنيع رجال قصر العيني، إلا أن مصطلحاتهم لم تخل من خلاف لمصطلحات أولئك، مَردُّهُ إلى أن هؤلاء كانوا يستقون من مصادر إنكليزية أمريكية، وأما أولئك فكانوا يستقون من أصول فرنسية، وللسبب نفسه ما وجد نحو هذا الاختلاف بين مصطلحات قصر العيني والمصطلحات التي وضعت في السنين الأخيرة في مصر ذاتها.

ومع أن هؤلاء الأميركيين إنما كانوا يرمون إلى أغراض تبشيرية تشوبها مطامع استعمارية فقد أفاد صنيعهم في رفع المستوى العلمي والطبي والصحي في ديار الشام عما كانت عليه الحال في سائر الولايات العثمانية.

والطريف في أمر هذه المدرسة الأمريكية، أن العربية فيها لم تقتصر على التدريس بها فحسب، بل شملت شؤون الإدارة والأمور القرطاسية الأخرى حتى إن الدولة العثمانية تساهلت معها في بادئ الأمر بقبولها العربية أيضاً في أداء امتحانات الخريجين في إستانبول من أجل منح الترخيص في حق ممارسة المهنة في البلاد العثمانية- لأن شهادة المدرسة وحدها لا تكفي لذلك- وعدلت الدولة عن العربية بأُخرة ولم تقبل أداء الامتحانات إلا بالتركية أو الفرنسية.

أما وقد أتيت على ذكر إستانبول، ليبدو لزاماً علي وأنا في صدد الإلمام بتاريخ استعراب الطب- أن أعرج على دار الخلافة، لآتي على ذكر تجربة سبق أن ألمعت إليها في بعض أحاديثي السالفة، وهي تجربة الدولة العثمانية في تتريك الطب، وذلك لأمرين: أحدهما أنها تضرب مثلاً بطولياً في إنفاذ الإرادة القومية نحواً من المثل البطولي الذي يضربه صنع رجال القصر العيني، والآخر أن حركة الاستعراب الأخير أفادت من هذه التجربة من الوجه الذي سأذكره.

كانت البدايات التي مهدت لهذه التجربة في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي عندما حاول السلطان محمود الثاني أن يدخل الإصلاح بالاعتماد على النسق الأوربي في أجهزة الدولة ومؤسساتها وأن ينهض بها بعدما بلغت من الضعف أن كانت تدعى في المحافل الدولية بـ(الرجل المريض) وكان من ذلك تأسيس مدرسة الطب على غرار المدارس الفرنسية فاستقدم من أجل هذا أساتيذ أجانب من أوروبا. وكان في عاصمة الخلافة مدرسة للطب تسير على النمط الأجنبي يدرس الطب فيها بالإيطالية، وعهد إلى أولئك بالتدريس باللغة الفرنسية معلناً في كلمته التاريخية في حفل التدشين سنة ١٨٣٩ ما معناه: ليس بوسعنا أن نجعل التدريس بالتركية الآن وإني أعدكم بأن يتم هذا في القريب العاجل.

ولم يتح لهذه الإرادة السنية – كما يقولون- أن تتم في حياته، وتحققت في أيام خلفه السلطان عبدالمجيد بعد إحدى وثلاثين سنة وأربعة شهور وخمسة عشر

يوماً (كما جاء في إحدى المجلات الطبية) والسبب في ذلك المعارضة الشديدة للأساتيذ الأجانب، إذ كانوا من دول مختلفة بينهم النمسوي والفرنسي والإيطالي والإنكليزي ومعهم أساتيذ من الروم والأرمن من رعايا الدولة العلية كما كان يطلق عليها ولم يكن فيهم من الأتراك إلا اثنان فقط.

أسخطت الحال الرأي العام، وكان في طليعة الساخطين طلبة الطب أنفسهم ولم يدعوا أن يبينوا عن هذا السخط في أية مناسبة، وعن رغبتهم في أن يكون التدريس بالتركية مما دعا الصحافة – التركية المناصرة لهم أن تنعتهم بـ(الطلاب المجاهدين) ولقيت دعوتهم قبولاً لدى رجال الحكم وعلى رأسهم المدعو أسعد باشا رئيس ما يسمى بالشورى العسكرية، فقد استدعى هذا، ثلاثة من كبار هيئة التدريس الأجانب وسألهم: أي الأمرين أجدى وأعود بالنفع على الأمة، التدريس بلغة أجنبية أم التدريس بلغتنا القومية؟ فلم يسعهم إلا أن يجيبوا بأن التدريس بالتركية أجدى فائدة. وكان إقرارهم هذا، سنداً قوياً للقضية، وانتصرت إرادة الأمة، وشرع بالإعداد للأمر عدته، وألفت جمعية طبية تضم كبار الأطباء عرفت بـ(الجمعية الطبية العثمانية) من أهم مهامها وضع مصطلحات طبية من أجل تدريس الطب بالتركية.

بدأ تتريك تعليم الطب من السنة الخامسة (وهي الأولى بترتيبنا اليوم) واستغرق خَمْسَ سنوات، وكان من اهتمام السلطان عبدالمجيد بشأنه حضوره بالذات امتحانات التخرج.

وكان تتريك الطب في الحقيقة شبه استعراب له وممهداً للاستعراب الكامل، إذ كان نحو ٩٠ في المئة من مصطلحاته ألفاظاً عربية. ومما مهّد للاستعراب الأخير عمل آخر أقدمت عليه الدولة العثمانية أيضاً في أوائل هذا القرن، وذلك أن إنشاء المبشرين البروتستانت الأميركيين سنة ١٨٨٦ مدرستهم التي سلف الحديث عنها في بيروت، حفز منافسيهم المبشرين الكاثوليك على أن ينشئوا سنة ١٨٨٢م مدرسة

أخرى للطب فرنسية باسم (جامعة القديس يوسف) وبقيام هاتين المدرستين أصبحت بيروت المرجع الطبي المنظور إليه لا في بلاد الشام وحدها، بل في أكثر بلاد الشرق الأدنى أيضاً، فحمل ذلك الدولة العثمانية سنة ١٩٠٣م على أن انشأت مدرسة للطب في دمشق، لتنافس تلكما المدرستين من جهة، ولسد حاجة البلاد إلى أطباء وصيادلة من جهة أخرى. وما أن اندلعت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤م وخاضت الدولة العثمانية غمارها حتى جندت هيئة التدريس وأكثر طلابها، وأغلقت أبوابها ثم أعيد افتتاحها سنة ١٩١٦ بعد إلحاقها ولكن في بيروت وفي مباني جامعة القديس يوسف اليسوعية، وكانت الدولة قد صادرتها، واستمرت هذه المدرسة قائمة إلى أن انتهى الحكم العثماني في أواخر ١٩١٨م وقد تخرج منها خلال ١٥ سنة ٢٤٠ طبيباً و ٢٨٩ صيدلانياً جلهم من الشاميين، وأما القلة الباقية فكانوا من الترك والأرمن.

في خريف عام ١٩١٨ تحررت دمشق مع غيرها من بلاد الشام، من الحكم العثماني، بحلول الجيش العربي (جيش الثورة العربية الكبرى) فيها بقيادة المغفور له الأمير فيصل بن الحسين (الملك فيصل الأول فيما بعد) صبيحة احتلال الجيش البريطاني لسورية بأكملها من الجنوب إلى الشمال ومن الساحل إلى الداخل، وأطلق على هذه البلاد وقتئذ اسم (بلاد العدو المحتلة) وأخضعت للحكم العسكري وكان من نصيب دمشق توليه الحكم العسكري فيها للفريق رضا باشا الركابي، ابن دمشق البار، بلقب (الحاكم العسكري العام) مع منحه سلطة تشبه ما يعرف اليوم بالحكم الذاتي.

وما أن رأى الناس الراية العربية المربعة الألوان ترفرف في السماء حتى تنفسوا الصعداء عمت الفرحة ودب الحماس فيهم بما يصعب وصفه، وسرعان ما هرع الكل إلى تأييد الحكم العربي القائم وشد أزره، لا سيما وكانت الحكومة ممثلة فيه كل البلاد العربية التي انفصلت عن الدولة العثمانية، وشرع بالاستعراب ونبذ

كل ما ليس عربياً من ألفاظ ومُسَمّيات درجت على الألسن، وبخاصة فيما يتعلق بدوائر الحكومة والمصالح العامة، وفي مقدمتها لغة التدريس في المرحلتين الابتدائية والثانوية، وتهيئة ما يحتاج إليه التدريس من كتب عربية، تم ذلك بسرعة عجيبة وسع ما بذل من اهتمام بلا كلال ولا ملل.

بين الصحف والمجلات التي ظهرت في مطلع عام ١٩١٩، مجلة أسبوعية أصدرتها مديرية الصحة العامة، لا يتجاوز عدد صفحاتها في بادئ الأمر الثمانية وأصبح بعد قليل ست عشرة صفحة تعنى بالأصل بالشؤون الصحية، نشر فيها المرحوم الدكتور حكمة المرادي سلسلة من المقالات بعنوان (اللغة العربية والطب) صحح فيها الكثير من الأخطاء الشائعة بين جمهور الأطباء من ألفاظ ومصطلحات طبية أخذت عن التركية (وذلك قبيل افتتاح مدرسة الطب) واستمر في النشر بعده، مما كان له الأثر الحسن وعد أول خطوة في الاستعراب. وكان الحدث العظيم في مطلع السنة ذاتها، إعادة افتتاح مدرسة الطب بدمشق، لتخلف مدرسة الطب العثمانية السابقة. أقيم حفل الافتتاح يوم ٢٣ كانون الثاني سنة ١٩١٩ في إحدى باحات المستشفى الحميدي (مستشفى الغرباء كما يعرف به أيضاً) شهده جمع غفير من رجال الحكم والعلم والثقافة وناب في رعايته عن الحاكم العسكري العام، مساعده اللواء ياسين باشا الهاشمي العراقي الانتماء وألقيت الخطب الحماسية مشيدة في شأن هذه الخطوة المباركة، ولم يمض على هذا الحفل إلا أشهر معدودة حتى تلته مأثرة ثانية للحاكم العسكري العام بأن أقر تأسيس المجمع العلمي العربي، ثم افتتاح مدرسة للحقوق بدمشق أيضاً لتخلف مدرسة الحقوق العثمانية التي كانت قائمة في بيروت قبل إعلان الحرب العالمية. وبعد شهرين تفضل الأمير فيصل بزيارة المدرسة مبدياً سروره وإعجابه بما تم.

تولى التدريس في مدرسة الطب العربية (هكذا كان اسمها ثم سميت بالمعهد الطبي العربي من الجامعة السورية وأخيرا كلية الطب من جامعة دمشق) تولى

التدريس فيها معلمون عرب من ذوي الاختصاص في شعب الطب والصيدلة، بينهم أستاذ سابق في مدرسة الطب العثمانية في إستانبول الأستانة وجلهم من مساعدي الأساتيذ الأتراك في مدرسة الطب العثمانية بدمشق وإلى جانبهم بعض كبار الأطباء العسكريين المتخصصين في الجيش العثماني ثم الجيش العربي وكلهم ممن درس الطب بالتركية، إلا أستاذاً واحداً كان من خريجي كلية الطب اليسوعية في بيروت التحق بالثورة العربية الكبرى وهو ضابط في الجيش العثماني كان مما يجيدون العربية.

لم يكن هؤلاء الأساتيذ على مستوى واحد من معرفة اللغة العربية من بينهم المجلون ويعدون بحق رواد الاستعراب في الشام وهم الأطباء جميل الخاني وأحمد حمدي الخياط ومرشد خاصر والصيدلي عبدالوهاب الشواتي ولم يلبث غيرهم أن بادر إلى تعلم الفصحى وإتقانها حتى بَذّ التقيد بها التدريس في المعهد الطبي الكليات غير العلمية بشهادة أحد المستشرقين الذين زاروا دمشق.

وفي صيف ١٩٢٠ احتل الجيش الفرنسي البلاد فقضى على الحكومة العربية القائمة بعد أن سبق إعلان استقلال سورية في ربيع العام نفسه مع البيعة للمغفور له فيصل بن الحسين ملكاً دستورياً عليها بحدودها الطبيعية، ونجم عن هذا الاحتلال بعض التغيير في كيان مدرسة الطب العربية، بعد أن انسحب من هيئة التدريس فيها عدد من أعضائها منهم من هو على صلة وثيقة بالعهد السابق الذي أبى رجاله الإذعان لإنذار العدو، ومنهم من عرف عنه الارتباط باللجنة الوطنية العليا التي قادت الأمة في جهاد العدو المغتصب، وحل محلهم من يدانيهم في الكفاية من أطباء وصيادلة.

وبعد أن توطد الأمر للعدو المحتل، وكان لا بد له من التدخل في شؤون المدرسة، فرض أتباع النظام الفرنسي في برامجها دون غيره، وضم إلى هيئة التدريس ثلاثة من الفرنسيين. وعلى رغم ذلك تابعت حركة الاستعراب مسيرها ولم

يثنها عن المتابعة عائق، وكل ما هنالك أن الأساتيذ الفرنسيين كانوا يلقون دروسهم السريرية (وهي الدروس العملية التي تلقى حول سرير المريض) بالفرنسية ويقوم بترجمتها إلى العربية أحد المساعدين، ثم استغنى عن الترجمة عندما تقدمت معرفة الطلاب بالفرنسية وصاروا قادرين على فهم ما يلقى بها.

وفي سنة ١٩٢٣ أحدثت إدارة الجامعة السورية (جامعة دمشق) لتضم معهدي الطب والحقوق والمجمع العلمي العربي، إلا أن المجمع لم يلبث أن انفصل عن الجامعة متمتعاً باستقلاله الخاص مع مثابرته على رعاية الاستعراب في شتى المؤسسات.

وفي سنة ١٩٢٤ بدأ المعهد الطبي العربي بإصدار مجلة شهرية تحمل اسمه (مجلة المعهد الطبي العربي) ترأس تحريرها الأستاذ مرشد خاطر وعاشت اثنين وعشرين عاماً (١٩٢٤-١٩٤٦) وقد أسهمت هذه المجلة إسهاماً كبيراً في ازدهار المعهد وتقدمه من الناحيتين العلمية واللغوية: فمن الناحية العلميّة أخذت تنشر البحوث العلمية الأصيلة التي كان يقوم بها أعضاء هيئة التدريس ويتناول معظمها دراسات عن الأمراض القرئية (المستوطنة) في القطر من أقصاه إلى أقصاه، إلى جانب مقتبسات من الصحافة الطبية الأجنبية عن كل جديد في عالم الطب. ومن الناحية اللغوية فقد أفاد منها استعراب علوم الطب فائدة لا تثمن، فعلى صفحاتها عرض على بساط البحث الألفاظ والمصطلحات المتداولة في التعليم لتكون موضع دراسة وتمحيص ونقاش لا من قبل الأطباء الأخصائيين واللغويين في القطر وحده، بل شاطرهم هذا نظراؤهم من الأقطار العربية الأخرى مما مكن من اختبار الأصلح منها.

على هذه الوتيرة سار تعريب علوم الطب والمعهد الطبي العربي ماض على الدرب حتى في عهد الانتداب الفرنسي على رغم العراقيل التي كانت تُوضع في سبيله خفية.

تبدلت الحال بعد جلاء الأجنبي عن البلاد، وما أن نعم القطر بالاستقلال التام حتى صار عدد أعضاء هيئة التدريس أضعاف ما كان عليه من قبل، لكثرة ما أحدث من فروع وشعب جديدة، ولتعدّد البعثات إلى الجامعات الأجنبية من شرقية وغربية. وكان ذلك مدعاة إلى تعدد ما يقترح في مقابل المصطلح الواحد، مما حمل معهد دمشق على تأهيل لجنة باسم (لجنة المصطلحات الطبية) قوامها الأساتيذ مرشد خاطر وأحمد حمدي الخياط وصلاح الدين الكواكبي لترجمة معجم كليرفيل الفرنسي الكثير اللغات إلى العربية، وقد صدرت الترجمة المذكورة عام ١٩٥٦م مشتملة على بضعة عشر ألف مصطلح، واعتمدت رسمياً لتكون مرجعاً وحيداً في هذا الشأن.

عُدّ صدور هذا المعجم في حينه خطوة جديدة لتعزيز تعريب علوم الطب وفي سبيل توحيد المصطلحات في القطر، والحد من تعدد المترادفات في الكثير منها، وفسح ظهوره المجال أمام النقاش والنقد وإبداء الرأي فيما اشتمل عليه.

نقدت هذا المعجم بنشر سلسلة من المقالات في مجلة المجمع العلمي العربي (مجمع اللغة العربية بدمشق بعنوان (نظرة في معجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات) بلغت عدتها ستاً وسبعين مقالة نشرت على اثنين وعشرين عاماً من المفيد أن أنقل إليكم ما قلت في خاتمتها: "لست أدعي أني جئت فيما عرضت له بالقول الفصل، أكبر ظني أني لو أتيح لي معاودة النظر في هذا الذي كتبت لزدت أشياء، وغيرت أشياء واستدركت أشياء، إلا أني أرجو أن أكون بما صنعت قد أسهمت ولو إسهاماً ضئيلاً في وضع مصطلحات الطب، وأن أكون ذللت بعض المصاعب، لأن الطريق طويل، والحاجة إلى متابعة العمل وتضافر الجهود فيه ستظل قائمة ما دام العلم في تطور ونمو".

وثمة خطوة أخرى حاولت جامعة دمشق أن تخطوها، ولكن لما يكتب لها تمام التنفيذ. وذلك أنه أقدم أستاذان من رواد استعراب الطب فيها، وهما الدكتوران:

أحمد حمدي الخياط، ومرشد خاطر على وضع معجم فرنسي عربي موسع، شرحا فيه المواد شرحاً وافياً، وجاء في ثلاثة أسفار، ثم لم يتيسر لهما نشره. ومضت سنوات توفي خلالها أحد واضعيه: الدكتور مرشد خاطر ثم قررت وزارة التعليم العالي تقديراً منها لهذا العمل الثمين أن تطبعه على نفقتها بمناسبة احتفال كلية الطب بعيدها الذهبي (مرور خمسين عاماً على تأسيسها) فعهد الأستاذ أحمد حمدي الخياط إلى نجله النجيب الدكتور محمد هيثم الخياط (وهو سرّ أبيه حقاً) أن يعيد النظر في هذا المعجم وأن يتسع في ذلك ويضيف إليه ما جد في بابه. وأن يراعي ما نقد به المعجم السابق (معجم كليرفيل الكثير اللغات) ولا سيما مقالاتي التي تقدم ذكرها، وما تتفق عليها الكلمة في المعجم الطبي الموحد – وكان قيد الإعداد– وأن يذكر إلى جانب الألفاظ الفرنسية ما يقابلها بالإنكليزية أيضاً. وأن يلحق به سفراً رابعاً يشتمل على مسردين للألفاظ أحدهما عربي والآخر إنكليزي – لإتمام الفائدة.

وصدر السفر الأول من هذا المعجم (معجم العلوم الطبية) سنة ١٩٧٤ وهو يتضمن المواد من حرف A إلى E ويقع في ٦٠٤ ص في كل منها ثلاثة أعمدة. وقد ضبطت فيه الألفاظ العربية بالشكل. إلا أن الدكتور هيثم اضطر – بعد وفاة والده رحمه الله – إلى التريث في متابعة العمل حتى يفرغ من الطبعة الثالثة من المعجم الطبي الموحد الذي سيأتي خبره ولعله منجز ما وعد به قريباً إن شاء الله.

وهناك معجم آخر نشر في دمشق أيضاً سنة ١٩٧٠م وأنفقت نقابة أطباء الأسنان فيها على طباعته، وقد وضعه الدكتور ميشيل خوري الأستاذ السابق في كلية طب الأسنان وأحد أعضاء مجمعنا الراحلين، واسمه "معجم مصطلحات تعويض الأسنان"– إنكليزي – عربي– إفرنسي" وقد ضبطت مواده بالشكل، وشرحت بالعربية أيضاً. ولعل هذا المعجم هو المعجم الوحيد في بابه حتى يومنا هذا.

وعلى غرار ما جرت كلية الطب بجامعة دمشق جرت مختلف كليات الطب التي أنشئت في سائر المدن السورية.

هذا، وقد قادني إلى الحديث عن هذه المعاجم التي ظهرت في دمشق أني في صدد الحديث عن الاستعراب الجديد الذي تم فيها. وأما من حيث التاريخ فكما كانت مصر مهد التجربة الأولى في استعراب الطب كانت السابقة إلى وضع المعجمات الطبية لتعزيز الترجمة إلى العربية أيضاً. ولعل أول معجم هو المعجم الذي ترجمه عن الفرنسية الدكتور محمود رشدي البقلي من أطباء قصر العيني، ونشره في باريس سنة ١٨٧٠ ثم كان المعجم الذي وضعه ونشره في أوائل القرن الدكتور محمد شرف باسم (معجم إنكليزي عربي في العلوم الطبية والطبيعية) وهو يعد بحق أبا المعجمات الطبية العربية، وسيظل عمله شامخاً في تاريخ استعراب الطب الحديث.

وبمناسبة احتفال مجمع اللغة العربية بالقاهرة بالعيد الخمسيني لتأسيسه، فقد نشر في العام الماضي الجزء الأول من معجمه (معجم المصطلحات الطبية) من وضع لجنة المصطلحات الطبية فيه، وبإشراف مقررها الأستاذ الدكتور حسن علي إبراهيم، اقتصر هذا الجزء على مواد من حرف A إلى C، مع تعريف واف لها، والمأمول أن يتوالى صدور الأجزاء الباقية بسرعة، لأن المجمع سبق له أن أورد معظمها في نطاق ما يصدره سنوياً من (مجموعة المصطلحات العلمية والفنية).

وأسهم المجمع العلمي العراقي في الإعداد لتعريب علوم الطب، بنشره عدة مجموعات من مصطلحات علوم الطب على اختلاف أنواعها، يرجى عند إتمامها أن تكون معجماً طبياً عربياً كاملاً، كما ولمجمع بغداد الفضل أيضاً في المساعدة الخيرة التي تكرم بها في إسهام نائب رئيسه الأستاذ الدكتور محمود الجليلي بترؤس تحرير الطبعتين الأولى والثانية من (المعجم الطبي الموحد) تلبية لاتحاد الأطباء العرب وسيأتي ذكر طبعته الثالثة.

وثمة كبير الأمل في أن يسهم مجمعنا هذا النشيط (مجمع اللغة العربية الأردني) الذي نلتقي اليوم في رحابه (بضمه إلى سلسلة المترجمات العلمية القيمة التي اضطلع بنشرها منذ سنين، مترجمات طيبة مماثلة في الإسهام والتوطئة لاستعراب الطب في هذا القطر العزيز.

وبين منشورات تذكار العيد المئوي لتأسيس الجامعة الأمريكية في بيروت سنة ١٩٦٦ صدر قاموس حتّي الطبي إنكليزي عربي لمؤلفه الصديق الدكتور يوسف حتي الأستاذ الأسبق للأمراض الباطنة وعلم التشريح في الجامعة المذكورة، لا تقل مواده عن ٥٠ ألفاً استقى مصطلحاته الطبية من شتى المراجع قديمها وحديثها، ضمها ٧٥٨ صفحة على عمودين بالإضافة إلى ما أورد في آخر المعجم بعنوان (فهرس القاموس للألفاظ العربية ومعانيها الإنكليزية) جاء في ١٠٦ صفحات على ٣ أعمدة. وإن في إعادة طباعته أربع مرات خلال السنين الماضية لدليلاً على ما لقيه هذا المعجم من رواج وما يستحقه من تقدير.

وخاتمة المطاف ومسك الختام في مجموعة المعجمات الكاملة الصادرة حتى اليوم، صدور الطبعة الثالثة من (المعجم الطبي الموحد) قبل سنتين برعاية مشتركة بين كل من مجلس وزراء الصحة العرب ومنظمة الصحة العالمية واتحاد الأطباء العرب، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (وبدعم مادي خير تشكر عليه) بعد أن عكف على تحضيره طوال عدة سنين لجنة قوامها أحد عشر عضواً من الأساتيذ الأطباء المجمعيين والجامعيين من سبعة أقطار عربية، بذت هذه الطبعة الأخيرة سابقيتها بأن أصبح المعجم فيها ثلاثي اللغة (إنكليزي – عربي– فرنسي) مع تنقيح في بعض ما سبق من مواد وزيادة فيها، (إذ أصبح عدد مواده زهاء ٤٠ ألفاً) وامتازت بأن اشتمل مجلدها الأنيق على ٧٦٠ صفحة من المتن، تلاها ١٦ صفحة للوحات إيضاحية و ١٠٠ صفحة لمسرد عربي إنكليزي على ثلاثة أعمدة، تمت الطباعة الجيدة

في سويسرة وبعناية الزميل النشيط مقرر اللجنة الأستاذ الجامعي والمجمعي الدكتور محمد هيثم الخياط وجهوده.

والنية معقودة على أن تعيد اللجنة النظر فيه – أمر لا بد منه– لإضافة ما فات اللجنة إضافته وما استجد منذ سنوات، وبأخرة، للبحث في تحضير نسخة من المعجم بترتيب فرنسي عربي إنكليزي تلبية للرغبة وإتماماً للفائدة.

هذا بإيجاز، ما تم التوصل إليه على حد علمي– في قضية استعراب علوم الطب ومما لا شك فيه أنها لإحدى قضايانا المصيرية الكبرى التي لا تحتمل أدنى تهاون. ولن يكون لنا وجود متميز تتجلى فيه أصالتنا الخاصة ويهيئ لنوابغنا أسباب الإبداع، إلا إذا كان للغتنا القومية الهيمنة في جميع مجالات حياتنا وفي طليعتها العلم والتعليم على مختلف مستوياته. وإنما قصصت فيما سلف تجارب أسلافنا التي تقدم أمثلة بطولية في هذا الباب، ثم تجربة الجامعة السورية، (جامعة دمشق) التي ما تزال قائمة مستمرة لأبين أن صحة النية وصدق العزيمة في السعي إلى تحقيق الأماني والمطامح القومية كفيلات بتذليل أقسى العقبات، وألححت على قضية المصطلح لأن هذه القضية في طليعة ما يتعلل به الزاهدون في التعريب والمشككون في الاقتدار على المضي فيه، على حين أن قضية المصطلح – من حيث هو ألفاظ يعبر بها عن مسميات ومعان مفردة– ليست بصميم المشكلة، بل قد تكون– على مالها من شأن– أهون جوانبها، **وإنما صميم المشكلة هو الاقتدار على وعي المعاني العلمية وتصورها ثم الإبانة عنها**، ولن يتم حلها وتذليل صعابها إلا بالتصميم على ذلك والشروع فيه وإن اضطررنا – ولو إلى حين– إلى استعمال المصطلحات الأجنبية بلفظها الأجنبي. هذا مع أن الأعمال التي قامت بها في هذا الباب مجامعنا العلمية واللغوية– وفي طليعتها مجمع اللغة العربية بالقاهرة ومكتب تنسيق التعريب والجامعات التي تدرس بعض العلوم بالعربية– تقدم قاعدة صالحة لتعميم تعريب العلوم. ولئن كنا لما نصل إلى

توحيد ما وضع من مصطلحات توحيداً كاملاً، فإنّ هذا لا بد من مثله في بدايات كل عمل، بل قد يكون مما لا بد من بقاء جانب منه، ولا سيما في أمة كأمتنا تتساحُ في رقعة من الأرض غاية من الاتساع. وما أظن أمة من الأمم الكبرى تخلو من معاناة مثل هذه المشكلة أو ما يشبهها.

ومما لا يسعني إلا أن اذكره أن على الحكومات العربية أن تولى لغتها القومية مزيداً من العناية في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي حتى يحذق الطلبة أصولها وطرائق التعبير فيها، وينمو زادهم من ألفاظها، ويصبحوا قادرين على التعبير بها عن مختلف المعاني بيسر وسهولة، وأن تعنى بتنمية الدراسات اللغوية على أصول صحيحة وإذا ما تم لنا ذلك- ولا بد أن يتم إن شاء الله- فلن تكون قضية استعراب العلوم بالمشكلة المستعصية. وما أظن أحداً من أولى النظر- وإن كان ممن لا يرون التعريب- إلا منطوياً في غيب نفسه على الاعتراف بصدق هذا الذي ذكرت. إن قضية التعريب أمانة في عنق كل منا وما علينا بعد، إلا أن نخلص النية ونصدق في العمل ليتم لنا ما نطمح إليه. اللهم قد بلغت فاشهد.